World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

الحوار الاستراتيجي مع المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

الموضوع 1: تحقيق التمويل المستدام في بيئة متغيرة

ورقة معلومات أساسية

أولا: الغرض والنطاق

منذ عام 2020، بلغ متوسط الفجوة بين المتطلبات التشغيلية **للبرنامج** والمساهمات حوالي 45 في المائة سنويا – وهو اتجاه لا يزال مستمرا في عام 2026، حيث تبلغ المتطلبات التشغيلية **للبرنامج** 13 مليار دولار أمريكي في حين تبلغ المساهمات المتوقعة 5.9 مليار دولار أمريكي. وتؤكد هذه الفجوة المستمرة، إلى جانب التغيرات الكبيرة الأخيرة في سياق التمويل، على ضرورة مواصلة **البرنامج** تنمية قاعدة موارده وتنويعها بحيث تتجاوز نطاق مساهمات الجهات المانحة التقليدية.

وأُعدت هذه الورقة بهدف دعم الحوار الاستراتيجي مع المجلس لعام 2026 بشأن تحقيق التمويل المتنوع والمستدام في بيئة متغيرة. ويتمثل الغرض منها في وصف المنطق الحالي لنموذج التمويل في **البرنامج**، وتقديم أمثلة على مسارات التمويل المتنامية التي تختلف عن التمويل التقليدي في **البرنامج**، وتسليط الضوء على عدد من المجالات لإجراء مناقشات استراتيجية بشأنها مع الدول الأعضاء.

وتمّ إبراز التمويل المبتكر والصناديق الرأسية كمثالين على التنويع يتسمان بإمكانات عالية. ويوضح الملحقان المرفقان بهذه الورقة كيفية عمل هذه الآليات، وأين استخدمها **البرنامج** حتى الآن، ودور **البرنامج**، وبعض التحديات التي تمت مواجهتها.

ثانيا: المنطق الحالي لنموذج التمويل في البرنامج

لأغراض هذه الورقة، يشير مصطلح "نموذج التمويل" إلى المنطق الذي يقوم **البرنامج** على أساسه بتعبئة وتخصيص واستخدام المساهمات والإيرادات الأخرى من أجل تنفيذ خططه الاستراتيجية القطرية. ويدعم هذا المنطق هيكل مالي أوسع نطاقا – القواعد واللوائح والممارسات المحاسبية وترتيبات الحوكمة والرقابة ونظم التخطيط والإبلاغ – يمكن تكييفه لدعم تطور نموذج التمويل.

وتشكّل نظام التمويل في **البرنامج** من خلال تقديمه مساعدات إنسانية واسعة النطاق وفي الوقت المناسب في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة. وتشمل الخصائص الرئيسية لنموذج التمويل الحالي ما يلي:

1- **البرنامج** ممول من المساهمات الطوعية بنسبة 100 في المائة.
2- وضِعت ترتيبات لاسترداد التكاليف بهدف ضمان تغطية التكاليف ذات الصلة المرتبطة بذلك في حالة غياب المساهمات المقدّرة، مع إبداء بعض المرونة للحكومات المضيفة والجهات المانحة غير التقليدية الأخرى.
3- يتم تحديد تكاليف الدعم غير المباشرة سنويا من جانب المجلس.
4- تعد الميزانيات التشغيلية للمكاتب القطرية مستقلة ومنفصلة عن المقر العالمي.
5- يمكن اللجوء إلى آليات التمويل بالسلف للاستجابة في الوقت المناسب.

لقد أثبت نموذج التمويل هذا والهيكل المالي الذي يدعمه فعاليتهما الكبيرة في تمكين **البرنامج** من الاستجابة على نطاق واسع للاحتياجات الملحة والحفاظ على الوجود التشغيلي العالمي في السياقات الهشة. وهو يدعم البنية التحتية للتنفيذ – الوجود القطري والشراكات وسلاسل الإمداد ومنصات التنفيذ والنظم المالية – لتي تجعل **البرنامج** جهة فاعلة تشغيلية موثوقة وذات مصداقية.

ومع تطور أولويات الجهات المانحة وتزايد الحاجة الملحة إلى تنمية التمويل وتنويعه، تزايدت أهمية المرونة والتكيف للوصول إلى مسارات تمويل جديدة على نطاق واسع. ويوفر التمويل المبتكر والصناديق الرأسية مثالين على جهود التنويع التي يبذلها **البرنامج**.

ثالثا: مجالات المشاركة الاستراتيجية مع المجلس التنفيذي

ستُدعى الدول الأعضاء إلى التفاكر حول الأسئلة الرئيسية الواردة أدناه التي ستشكل محاور المناقشات الرئيسية للجزء الأول من الحوار الاستراتيجي. وتستوعب هذه الأسئلة ضمن نطاقها المثالين المطروحين وهما التمويل المبتكر والصناديق الرأسية، كما تتجاوزهما لتشمل اعتبارات أوسع نطاقا.

محور المناقشة 1: الاستثمار وتوازن الحافظة

تسهم مبادلة الديون والصناديق الرأسية وغيرها من آليات التمويل العالية الأثر في دعم الركائز الثلاث للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2026-2029، ويمكن أن تصبح مصادر تمويل مهمة لأنشطة بناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية وإضفاء الطابع المحلي. وعادة ما تتطلب هذه الأنواع من التمويل سنوات من العمل مع وزارات المالية والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة غير التقليدية الأخرى قبل أن تفضي المفاوضات إلى اتفاقات ويبدأ تنفيذ الأنشطة التشغيلية. كما تلزم استثمارات أولية مسبقة كبيرة في مجالات التحليل والتصميم والضمانات والتنسيق من أجل تقديم عروض قوية. ويشكل النقص في الخبرات المتفرغة وعدم كفاية الاستثمارات عائقا كبيرا أمام تحقيق التنويع على نطاق واسع.

فعلى سبيل المثال، عادة ما تستغرق الدورة الكاملة للعرض في ما يتعلق بصندوق رأسي واحد معين حوالي ثلاث سنوات. وفي بعض الحالات، احتاجت المكاتب القطرية إلى دورات إدارة متعددة لإنجاز عرض واحد؛ وفي إحدى الحالات، بدأ أحد المكاتب القطرية في التصميم في عام 2018 ولم يتمكن من الحصول على الموافقة إلا في عام 2025. إن إعداد العروض أمر معقد ويتطلب موظفين متفرغين ذوي خبرات محددة، وهو ما يفتقر إليه الكثير من المكاتب القطرية وبالتالي يجري دعمها من خلال أفرقة المقر المثقلة أصلا بأعباء العمل. ويمكن للأولويات التشغيلية المتنافسة أن تبطئ التقدم أكثر، لا سيما في هذا الوقت الذي يشهد قيودا كبيرة في التمويل.

ويقر **البرنامج** بأهمية تخصيص الاستثمارات للقدرات البشرية والخدمات الخارجية، وفي بعض الحالات الالتزامات الأولية المسبقة أيضا.[1]

أ) هل تدعم الدول الأعضاء هذه الاستثمارات (على أي مستوى، وفي أي شكل)؟

ب) هل توجد آليات تمويل معينة (مثل تلك المدرجة في ورقة المعلومات الأساسية وأثناء حلقة النقاش، أو أي آليات أخرى) يتعين على **البرنامج** أن يعطيها الأولوية؟

ج) ما هي آراء الدول الأعضاء بشأن التوازن النسبي الذي يتعين على **البرنامج** أن يسعى إليه، بين مسارات التمويل التقليدية والجديدة؟

د) ما هي أنواع المعلومات والتحليلات التي قد يراها المجلس مفيدة عند استكشاف هذه الأسئلة بعد الحوار الاستراتيجي؟

محور المناقشة 2: الدعوة والمشاركة من جانب الدول الأعضاء

غالبا ما تتطلب آليات التمويل المبتكر ومسارات التمويل الجديدة الأخرى مشاركة مكثفة مع نظراء جدد. وتكتسي مرحلتا الاتصال الأول والتعارف أهمية بالغة لتجنب حالات سوء الفهم وتسهيل إعداد العروض والعمل المشترك في المستقبل. وكثيرا ما تكون الدول الأعضاء قد أقامت بالفعل علاقات قوية ودائمة مع هؤلاء النظراء ويمكنها أن توفر دعم "السفراء" المهم لمناصرة هذا العمل ومرافقة **البرنامج** طوال العملية.

فعلى سبيل المثال، يمكن للدول الأعضاء دعم استخدام مبادرات مبادلة الديون كوسيلة لتنويع التمويل، بما في ذلك من خلال منصات تعزز الأطر المشتركة والمساعدة التقنية وتبادل المعرفة، من قبيل المركز العالمي لمبادلات الديون. كما يمكن أن يكون دعم الدول الأعضاء حاسما في إتاحة الوصول إلى أدوات الضمان وتقاسم المخاطر، التي تعد ضرورية لتمكين تحويلات الديون التجارية وجذب رأس المال الخاص. ومن الأمثلة الأخرى الإصلاحات التي أجرتها مؤخرا بعض الصناديق الرأسية لزيادة المخصصات الموجهة للبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وتسريع الموافقات على المشاريع، وتبسيط عمليات تقديم الطلبات، وكلها جاءت نتيجة لسنوات من الدعوة المتواصلة من قبل الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة. كما أن الكثير من أعضاء المجلس في **البرنامج** هم أيضا أعضاء في الهيئات

[1] قد تشمل الاستثمارات الأولية المسبقة أشياء من قبيل دفع أقساط لإصدار سند الكوارث، والرسوم القانونية للاستشارة اللازمة للمضي قدما في مبادلة الديون التجارية، والتمويل المشترك لترتيبات التمويل المختلط.

الرئاسية لهذه الصناديق وقد نقلوا بشكل حثيث من خلال هذه القنوات التحديات التي تواجهها الكيانات المعتمدة. ويعتمد **البرنامج** على دعوتهم المتواصلة لضمان ترجمة هذه الإصلاحات إلى تحسينات عملية تمكن البلدان الضعيفة من الوصول إلى الصناديق الرأسية واستخدامها بفعالية أكبر. وفي مثال آخر، دعا **البرنامج** كبار المسؤولين الحكوميين من عدد من البلدان المستفيدة من البرامج للتفاعل مباشرة مع الصناديق الرأسية للإعراب عن التحديات التي يواجهونها في الوصول إلى الصناديق.

أ) هل الدول الأعضاء مستعدة وقادرة على توفير هذا النوع من التيسير بكثافة ومنهجية أكبر؟

ب) هل توجد صناديق أو آليات محددة قد تكون دول أعضاء معينة على استعداد لمناصرتها من أجل **البرنامج**؟ وكيف يتعين تنسيق هذه المشاركة؟

ج) ما الذي يحتاج المجلس إليه من **البرنامج** لتمكين الدعوة والمشاركة الفعالتين؟

محور المناقشة 3: الاسترداد الكامل للتكاليف بشكل أكثر مرونة

نظرا لأن **البرنامج** ممول من المساهمات الطوعية بشكل كامل، فإن الاسترداد الكامل للتكاليف يشكل جوهر استدامته المالية وتم تكريسه في النظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي **للبرنامج**. وتنطوي اللائحة العامة على بعض المرونة؛ فعلى سبيل المثال، تسمح المادة الثالثة عشر-4 (ج) من اللائحة العامة بدمج المساهمات المقدمة من الجهات المانحة المؤهلة مع المساهمات النقدية المقدمة من جهة مانحة أخرى لضمان تغطية جميع التكاليف ذات الصلة.

وفي أحد الأمثلة الحديثة، لم يتمكن **البرنامج من** قبول مساهمة عينية بمبلغ مليون دولار أمريكي من المنتجات التغذوية من أحد البلدان المستفيدة من البرامج لأن لوائح الحكومة لم تسمح لها بتوفير التكاليف ذات الصلة كما أنها لم تكن مؤهلة للتوأمة. وكانت للمساهمة قيمة استراتيجية كبيرة من حيث شراكة **البرنامج** مع الحكومة وكان من الممكن أن تفتح مجالات جديدة للعمل المشترك.

وفي مثال آخر، عرض أحد البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا تقديم مساهمة عينية كبيرة لبرامج **البرنامج** في أفغانستان، كان أحد البلدان المرتفعة الدخل قد وافق على توأمتها. ولم يتمكن **البرنامج** من قبول المساهمة العينية لأن الجهة المانحة لا تندرج ضمن الفئات الاقتصادية التي تشكل استثناءات بموجب اللائحة العامة.

وهناك أمثلة أخرى، لكل منها خصوصياته، حيث يمكن لاعتماد المزيد من المرونة لناحية الاسترداد الكامل للتكاليف أن يُمكّن المكاتب القطرية من الوصول إلى الموارد التي من شأنها دعم البرامج وتعزيز الشراكات.

أ) هل تؤيد الدول الأعضاء استكشاف إدخال تغييرات على اللوائح والنظم التي تحكم **البرنامج** من أجل إتاحة المجال أمام اعتماد المزيد من المرونة في تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف، مثلا عن طريق توسيع نطاق الأهلية للتوأمة؟

ب) يوجد تصور لدى بعض الجهات المانحة غير التقليدية بأن **البرنامج** مُكلِف. كيف نغير هذه السردية من أجل التركيز على القيمة التي يجلبها **البرنامج**، مثلا، من خلال ضمان التنفيذ القوي الذي نقدمه؟

ج) ما هي أنواع المعلومات والتحليلات التي قد يراها المجلس مفيدة عند استكشاف هذه الأسئلة بعد الحوار الاستراتيجي؟

الملحق الأول

التمويل المبتكر

لمحة عامة

تكمّل آليات التمويل المبتكر – بما في ذلك مبادلات الديون والتمويل المختلط والتمويل المشترك مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتمويل مخاطر الكوارث- مساهمات الجهات المانحة التقليدية من خلال إتاحة رأس المال المحلي أو الخاص أو المؤسسي للالتزامات البرامجية المتعلقة بالأمن الغذائي. ويختلف دور **البرنامج** باختلاف الآليات ولكنه يركز باستمرار على دعوة أصحاب المصلحة لعقد اجتماعات وهيكلة البرامج وتنفيذها وضمان المساءلة عن النتائج.

ويقدم هذا الملحق لمحة عامة عن الآليات ذات الأولوية، وأمثلة على مشاركة **البرنامج** حتى الآن، والاعتبارات التشغيلية ذات الصلة.

الآليات ذات الأولوية وكيفية عملها

أ) مبادلات الديون وحلول أسواق رؤوس الأموال

تُحوّل مبادلات الديون الثنائية الديون السيادية المستحقة لجهة دائنة رسمية إلى استثمارات محلية في برامج التنمية. وقد دعم **البرنامج** حتى تاريخه 14 مبادلة ثنائية (حيث تمت تعبئة أكثر من 150 مليون دولار أمريكي)، من خلال المساعدة على تصميم برامج عالية الأثر وقيادة تنفيذ البرامج والإبلاغ. وفي حين أن السوق المحتملة كبيرة، فإن هذه الترتيبات غالبا ما تكون معقدة وبطيئة من حيث التنفيذ، إذ تتطلب أطرا قانونية ومالية مصممة خصيصا لها والتزاما سياسيا متواصلا.

وتنطوي تحويلات الديون التجارية (أو عمليات إعادة شراء الديون) إعادة تمويل الديون القائمة على السوق بتعزيزات ائتمانية من أجل توليد وفورات مالية يُعاد توجيهها إلى برامج التنمية. وتشمل مشاركة **البرنامج** توفير القدرات التقنية المتخصصة للغاية (مثل القدرات المالية والقانونية) اللازمة لتصميم المعاملة المالية وهيكلتها ودعم إتمامها، وفقا للإطار المعمول به في **البرنامج**. وبمجرد تفعيل المعاملة، يمكن **للبرنامج** الاضطلاع بدور برامجي أكثر رسوخا، بحيث يقود التنفيذ والرصد والإبلاغ. وتتيح هذه الأدوات إمكانية توفير موارد يمكن التنبؤ بها ومتعددة السنوات على نطاق واسع، ولكنها تتطلب قدرات مستدامة وجداول زمنية طويلة.

وتضيف مبادلات الديون الثلاثية الأطراف راعيا من طرف ثالث إلى عملية المبادلة، مما يتيح للجهات المانحة التي لا تتمتع بصفة الدائن المباشر المساهمة من خلال تخفيف عبء الديون. وتواجه هذه الترتيبات تعقيدات مشابهة لتلك التي تواجهها الصفقات الثنائية (بما في ذلك المفاوضات المطولة والأطر القانونية المصممة خصيصا)، إلى جانب الحاجة إلى مواءمة مصالح الأطراف الثلاثة. وكما سبق ذكره، يمكن **للبرنامج** أن يضطلع بدور محفز في هذه الترتيبات، من خلال المساعدة على تصميم البرامج العالية الأثر وقيادة تنفيذ البرامج والإبلاغ.

ب) الحلول المهيكلة: التمويل المختلط والتمويل المشترك

يستفيد التمويل المختلط من رأس المال الميسر أو الخيري من أجل تعبئة الاستثمارات الخاصة. وتشمل الأمثلة على ذلك شراكات التمويل المختلط التي تدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتطوير النظم الغذائية. أما التمويل المشترك مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف فيجمع بين موارد منح **البرنامج** والقروض السيادية لخفض تكاليف التمويل التي تتكبدها الحكومات. وفي كلتا الآليتين، يتضمن دور **البرنامج** تصميم البرامج والمساعدة التقنية ودعوة الشركاء إلى عقد اجتماعات.

وعلى الرغم من إمكاناتها، تواجه آليات التمويل المختلط والتمويل المشترك تحديات مستمرة تحد من نطاقها وأثرها، بما في ذلك محدودية توفر رأس المال الميسر لإزالة المخاطر المتعلقة بالاستثمارات ونقص موارد المنح المرنة اللازمة لإتاحة فرص التمويل المشترك. وتؤكد هذه القيود على الحاجة إلى وجود قدرات مؤسسية مستدامة، والمشاركة المبكرة مع الشركاء، وآليات تنسيق أقوى لضمان قدرة **البرنامج** على الاستفادة بفعالية من ميزته النسبية في تصميم البرامج وتنفيذها.

ج) تمويل مخاطر الكوارث المبتكر

تعد أدوات تمويل مخاطر الكوارث، مثل سندات الكوارث، أدوات ناشئة تقدم التمويل المعد مسبقا للاستجابة لحالات الطوارئ. وتعمل هذه السندات مثل التأمين ضد الكوارث: فهي تنقل المخاطر إلى المستثمرين وتصرف الأموال بسرعة عند تجاوز عتبات الكوارث المتفق عليها مسبقا. ويشمل دور **البرنامج** في هذا الحيّز تصميم أدوات نقل المخاطر، وإعداد الخطط التشغيلية للاستجابة عند استلام المدفوعات،

والتنسيق مع الحكومات والجهات المانحة، وتنفيذ عمليات الاستجابة السريعة. وعلى الرغم من الزخم المتنامي، لا تزال آليات تمويل مخاطر الكوارث، مثل سندات الكوارث، تواجه تحديات تحد من تطبيقها على نطاق أوسع في السياقات الإنسانية؛ ويتمثل أحد القيود الرئيسية في محدودية توافر تمويل الأقساط، الذي يعد ضروريا لتأمين التغطية، ولكن غالبا ما تصعب تعبئته في غياب السوابق.

د) الحلول الاستكشافية

ويستكشف **البرنامج** أيضا الحلول الناشئة، مثل التمويل القائم على المعتقدات الدينية وجمع الأموال من خلال الأصول الرقمية، والتمويل القائم على النتائج. ويجري تجريب هذه الجهود وتقييمها من حيث قابليتها توسيع النطاق، مع إيلاء اهتمام خاص للحوكمة والحياد والنزاهة المالية.

الملحق الثاني

الصناديق الرأسية

لمحة عامة

الصناديق الرأسية هي آليات تمويل متخصصة متعددة الجهات المانحة تقدم بشكل أساسي موارد قائمة على المنح ومتعددة السنوات للأولويات المواضيعية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود ورأس المال البشري. وهي تتمتع بحوكمة مستقلة وغالبا ما تعمل من خلال هياكل مصممة خصيصا متوائمة مع ولاياتها.

ويوضح هذا الملحق كيفية عمل الصناديق الرأسية، وتجربة **البرنامج** في الوصول إليها، والدروس الرئيسية المستفادة من التنفيذ.

الآليات ذات الأولوية وكيفية عملها

عادة ما تعمل الصناديق الرأسية على أساس المنح الواردة والمنح الصادرة، حيث تتولى هيئات رئاسية مستقلة مسؤولية الاتجاه الاستراتيجي وقرارات التمويل. ويعتمد الكثير منها على مؤسسات مثل البنك الدولي في توفير خدمات الوصاية والوساطة المالية. وغالبا ما تطبق الصناديق معايير أهلية ومتطلبات ائتمانية وأطر إبلاغ متمايزة.

وقد عمل **البرنامج** مع مجموعة من الصناديق الرأسية في مجالات المناخ والزراعة والتعليم والتغذية والصحة. ويشمل ذلك أدوارا بصفته كيانا معتمدا أو كيانا منفذا أو شريكا منفذا يدعم البرامج التي تقودها الحكومات.

وتشمل الأمثلة على ذلك العمل مع الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، والشراكة العالمية من أجل التعليم، والصناديق التي تركز على الصحة، حيث ساهم **البرنامج** في التنفيذ التشغيلي والخبرات التقنية والمساءلة. ويقدم الجدول أدناه لمحة عامة عن هذه المشاركة.

وتبرز التجربة حتى الآن عدة اعتبارات متكررة:

- محدودية التوافق بين هياكل رسوم الصناديق الرأسية ونهج استرداد التكاليف المتبع في **البرنامج**؛
- طول الفترات الزمنية الممتدة من إعداد العروض حتى الموافقة عليها؛
- طبيعة استثمارات الصناديق الرأسية القائمة على المشاريع مقارنة بهياكل الخطط الاستراتيجية القطرية القائمة على الحافظات؛
- الحاجة إلى استثمارات مسبقة كبيرة في إعداد العروض والضمانات؛
- أهمية الشراكات مع الحكومات والكيانات المعتمدة الأخرى والشركاء المنفذين.

كما تعمل الصناديق الرأسية أيضا كوسائل محفزة، حيث تجذب تمويلا إضافيا من الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية الدولية ومصادر أخرى، وتوسع نطاق مشاركة **البرنامج** ضمن بيئة تمويل أوسع نطاقا.

ويؤدي تعزيز مشاركة **البرنامج** مع الصناديق الرأسية إلى إتاحة الفرص الجديدة ويثير في الوقت نفسه مسائل متعلقة بالاستثمار وتكييف نموذج التمويل والحوكمة، تتواءم مع الأسئلة التي يتعين على المجلس التفاكر حولها والمدرجة في الورقة الرئيسية. وبفضل دعم المجلس، تم اعتماد قرار مهم في الدورة العادية الثانية لعام 2025 صنّف الصناديق الرأسية كجهات مانحة غير تقليدية بموجب المادة الثالثة عشر – 4 (ج) من اللائحة العامة، وسمح **للبرنامج** بتلقي المساهمات من الصناديق الرأسية بدون الاسترداد الكامل للتكاليف، شريطة استيفاء أي تكاليف تشغيلية أو تكاليف دعم متبقية من خلال مصادر أخرى، بما في ذلك صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة.[2]

ومع استمرار تطور الصناديق الحالية وإنشاء صناديق رأسية جديدة، فمن المرجح أن تكون هناك حاجة إلى إجراء تغييرات إضافية في هياكل الرسوم وسياسات تغطية التكاليف ومتطلبات التنفيذ، ويسعى **البرنامج** إلى الحصول على دعم المجلس لاستكشاف عدة تعديلات تحويلية من شأنها تعزيز فعالية الوصول إلى الصناديق الرأسية. وتشمل بعض المجالات المقترحة خيار إعداد الميزانيات القائمة على المشاريع عند الاقتضاء؛ وتوفير المرونة المستهدفة في استرداد التكاليف للموارد التي تولدها الصناديق الرأسية؛ وتخصيص موارد محددة محجوزة لتلبية متطلبات الامتثال التي تفرضها الصناديق الرأسية؛ وإعادة استثمار جزء من الرسوم المتأتية من مشاريع الصناديق الرأسية لتوجيه التنمية وضمان الجودة، بما يتماشى مع الممارسات المتبعة في كيانات الأمم المتحدة النظيرة مثل منظمة الأغذية والزراعة

[2] "خطة **البرنامج** للإدارة (2026-2028)" (WFP/EB.2/2025/5-A/1/Rev.2).

للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، يعد التمويل الأولي ضروريا لتأمين الخبرات المتفرغة وتوفير الاستثمارات المسبقة في جمع البيانات والتقييمات البيئية والاجتماعية ودراسات الجدوى والمشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين والتنسيق. وبدون هذا الاستثمار المبكر، يواجه كل من **البرنامج** والحكومات صعوبات في تلبية المتطلبات التفصيلية لآليات التمويل هذه.

الجدول 1- الصناديق الرأسية ذات الصلة بولاية البرنامج

اسم الصندوق الرأسي	الصناديق المتاحة للتخصيص اعتبارا من عام 2025 (مليون دولار أمريكي)[3]	المبالغ الملتزم بها لصالح البرنامج حتى الآن[4]
الصندوق الأخضر للمناخ	2 600	116.8 مليون دولار أمريكي ككيان معتمد (منذ عام 2016) 36.6 مليون دولار أمريكي ككيان منفذ
صندوق التكيف	602.8	157.8 مليون دولار أمريكي (منذ عام 2012)
صندوق مواجهة الخسائر والأضرار	444.2	**البرنامج** معتمد ويدعم الحكومات حاليا في الإعداد لأول نداء للصندوق من أجل تقديم العروض الذي أطلق في ديسمبر/كانون الأول 2025
مرفق البيئة العالمية • الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية • صندوق أقل البلدان نموا • الصندوق الخاص بتغير المناخ	1 780	**البرنامج** غير معتمد لدى مرفق البيئة العالمية، غير أن بإمكانه العمل مع وكالات مرفق البيئة العالمية من أجل سد الفجوات التقنية بناء على طلب الحكومات الوطنية.
صندوق الاستثمارات المناخية • صندوق التكنولوجيا النظيفة • الصندوق الاستراتيجي للمناخ	المعلومات غير متوفرة في الوقت الراهن	يوجه صندوق الاستثمارات المناخية موارده فقط من أجل توفير التمويل المشترك للمشاريع التي تنفذها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ويمكن **للبرنامج** إقامة شراكات مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، التي يعتمد الكثير منها على **البرنامج** بالفعل كشريك تقني في برامجها ومشاريعها المناخية الممولة.
صندوق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي	145.85	**البرنامج** غير معتمد لدى صندوق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، ولكن يمكنه أن يعمل ككيان منفذ لسد الفجوات التقنية بناء على طلب الحكومات الوطنية.
المبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية	11.22	1.6 مليون دولار أمريكي. **البرنامج** غير معتمد لدى المبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية، غير أنه يحصل حاليا على أموال عابرة من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
مرفق تمويل الرصد المنهجي	المعلومات غير متوفرة في الوقت الراهن	14.0 مليون دولار أمريكي
البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي	207.4	76.7 مليون دولار أمريكي (منذ عام 2016)، يشمل ذلك الأموال التي تم تلقيها مباشرة من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، فضلا عن الأموال التي تم تلقيها كجزء من مشاريع البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي التي تقودها الحكومات حيث تم اختيار **البرنامج** كشريك منفذ من قبل الحكومة.
الشراكة العالمية من أجل التعليم	1 135.7	66.89 مليون دولار أمريكي (منذ عام 2016)، يشمل ذلك الأموال التي تم تلقيها مباشرة من الشراكة العالمية من أجل التعليم، فضلا عن الأموال التي تم تلقيها كجزء من مشاريع الشراكة العالمية من أجل التعليم التي تقودها الحكومات أو كيانات الأمم المتحدة، حيث تم اختيار **البرنامج** كشريك منفذ (للوجبات المدرسية بشكل رئيسي).

[3] يستند وضع الموارد الخاصة بالصناديق الرأسية إلى أحدث التقارير التي نشرها البنك الدولي – بوصفه الوصيّ على هذه الصناديق في سبتمبر/أيلول 2025 باستثناء المعلومات المتعلقة بمرفق تمويل الرصد المنهجي. وعلى الرغم من تخصيص مخصصات إضافية منذ ذلك الحين، لم يصدر البنك الدولي أرقاما محدثة بشأن الأرصدة المتبقية لهذه الصناديق عند صياغة هذه الورقة.

[4] تشمل المصادر سجلات منصة FACTory (2018-2025) وسجلات الصناديق الرأسية.